ملخص الرسالة

يتلخص موضوع المؤسسات الدستورية في العراق على وفق دستور عام 2005 دراسة في (ضرورات الاصلاح وطبيعة التحديات)، بأنه يتناول موضوعة الاصلاح المؤسسي للمؤسسات الدستورية التي تأسست وفقا لدستور العراق لعام 2005 ، في ضوء تحديد طبيعة هذه المؤسسات من حيث هيكلتها وصلاحياتها التي نص عليها الدستور ، وطرح أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات سواء كانت هذه التحديات متأتية من النص الدستوري نفسه والذي حفل بالنقص والغموض والهشاشة بالصياغة في الكثير من نصوصه ، او في ضوء ما أفرزته التجربة العملية من تحديات ، ناهيك عن التأثيرات السلبية الكبيرة التي انتجتها العملية السياسية بأعتمادها على التوافقية والمحاصصة الطائفية والتي وقفت حائلا دون اداء المؤسسات لأثرها ومهامها واشاعة الفساد الاداري والمالي والمحسوبية والعشائرية وهدر المال العام دون ادنى محاسبة او رقابة من المؤسسة التشريعية او التنفيذية وحتى القضائية والتي بدت كأنها مكبله بقيود سياسية وتأثيرات اجتماعية حالت دون انزال القصاص العادل بحقهم0

من كل هذه الاسباب وغيرها تطلب التفكير الجدي للقيام بإصلاحات مهمه وحقيقية لأنقاذ الدولة العراقية والعملية السياسية من الانحدار والفشل ومن ثم اسقاط التجربة الديمقراطية في العراق بعدما دفع العراق ثمنا باهظا لها ،وهذا ما حاولت هذه الرسالة طرحه في ضوء اليات اصلاح واقعية وحيوية مستندة اولا على الاصلاحات الدستورية والقوانين الساندة مثل تعديل قانون الانتخابات فضلاً عن ضرورة ان تشمل الاصلاحات الجوانب المجتمعية لما لها من أثرٍ كبير في استقامة الوضع السياسي العام في البلد ومحاربة الفساد والمفسدين وذلك بكشفهم اجتماعيا ومحاسبتهم قضائيا0

إن عملية الاصلاح فعل ايجابي ولابد ان نتوقع الكثير من المعوقات التي تواجهه فالجهات المستفيدة من بقاء الوضع على ما هو عليه تحقيقا لمصالحها لن تقبل بالإصلاح وسوف تضع العراقيل والحجج امامه ، كما وان البيئة السياسية و الاجتماعية عندما تكون غير مهيئه للإصلاح فأنها تُسهم في عرقلته وتأخره ,وقد حاولت الرسالة رسم اربعة (سيناريوهات) لمستقبل الاصلاح في العراق مستندة الى الدلائل والمعطيات السياسية والاجتماعية في رسم كل واحد من هذه السيناريوهات والواقع انها جميعا كانت منفتحة على بعضها البعض وذلك لتداخل وضبابية الوضع السياسي والتشظي الحزبي و التسقيط السياسي وعدم ثبات الاحزاب والمتغيرات الاخرى عند موقف معين يستطيع الباحث تقدير الموقف بشكل صحيح ، فضلا عن تردي الوضع الامني بشكل خطير مما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة و واردة .